

حريات الفكر العربية بين إيديولوجيا المحافظة والتغيير

إشكالية القيم وحقوق الإنسان

أ. أوشن سمية

أ. تعالي نوال

" الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد، إرادته قانون ومشيتها نظام، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير، فتعثر بها السعادة والشقاء...ويتناوبها العز والذل"
جمال الدين الأفغاني

الملخص

يشهد العالم العربي إرهابات مرحلة تاريخية جديدة لا تزال الأحداث في كثير منها متواصلة. وعليه، فإن هذا المقال يتناول جملة الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى ما تعرفه الدول العربية اليوم، هاته المرحلة التاريخية التي تعد خطأ فاصلا بينها وبين المرحلة التي قبلها.

ثم يأتي المقال لدراسة حريات الفكر العربية خلال هذه الفترة التي تشهدها المنطقة العربية من أجل معرفة التغيرات الحاصلة، وهل تتماشى وفقا لحقوق الإنسان أم أنها تشكل اعتداء صارخا على هاته الحقوق التي ناضل ويناضل من أجلها المواطن العربي.

Résumé:

Le monde arabe passe par des variations d'une nouvelle période historique dont beaucoup de ces événements sont continue. Le présent article traite des raisons internes et externes qui amènent a ce que les pays arabes connaissent aujourd'hui, cette période historique qui ce considère comme période de transition.

L'article vient d'étudier les libertés de l'esprit arabe durant la période dont qu'elle les pays arabe vécue actuellement, dans le but de savoir les variations qui peut arriver, ainsi si elle convient au droits de l'homme ou bien si elle peut créer une violence agressive sur ces droits dont le citoyen arabe éprouve beaucoup d'évolutions.

مقدمة

لا يجوز أن ننظر من زاوية واحدة إلى مشهد متعدد الزوايا، لأن الصورة ستكون ناقصة لا محالة، والأحكام عليها ستكون أيضا ناقصة ومتجزئة. الأمر ذاته ينطبق على رؤية الحراك الشعبي العربي الراهن كمشهد تتعدد رؤى الذين يتابعونه بالرأي والتحليل كمشاهدين له من الخارج، أو كمنخرطين فيه من الداخل، كما تتعدد أيضا الفواعل المسببة له، من أوضاع وعوامل داخلية إلى أيادي أجنبية.

وبالرغم من أن هذه الثورات^(١) تثير العديد من الأسئلة حول أسبابها ودوافعها، وحول توقيتها وصيرورتها، وحول الفاعلين والناشطين المركزيين في قيادتها، وحول أبعادها وتبعاتها ونتائجها وتأثيرها على الداخل والخارج، إلا أن السبب الرئيس في اندلاع هذه الثورات هو: تزايد معدلات الوعي لدى الشعب وخاصة فئة الشباب، الذي كان يشبه طبقة صامتة تحتزن قوة بركانية كامنة، لكنه اكتشف أخيرا أن الأنظمة التي تحكمه ما هي إلا أنظمة من ورق، لا يمكن الوثوق بها، إذ أن الأكثرية الساحقة من السياسة العرب لا تتحلى بمزايا تؤهلها أن تلعب أدوارا إيجابية، بل أن الأغلبية تلعب أدوارا تكفل البقاء ليس إلا، ولذلك لجأ الشعب إلى ما يسمى بسياسة: **تكسير الجرة**، أي أن الشعوب العربية قد كسرت حاجز الخوف عن طريق تلك الحركات الاجتماعية، من أجل الوصول إلى بناء اجتماعي واقتصادي راق ومتماسك.

وتتولد الحركات الاجتماعية باعتبارها نسقا اجتماعيا متوترا، ينتج عن انحراف مسار اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، وهذه الحركة الاجتماعية إما أن تنطوي إلى

عالم المستتر، وإما أن تظهر إلى العلن في الفضاء العام بحثاً عن: حقوق الإنسان، حيث أنه من الحقائق الثابتة أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لصيقة بشخصه، وأن كمال إنسانيته مرهون بقدر ما يتمتع به من حقوق وما ينعم به من حريات، ومن هنا قيل: الإنسان بحقوقه وحرياته، فإذا كان يملك كل الحقوق والحريات كانت إنسانيته كاملة، وإذا انتقص منها كان ذلك انتقاصاً من إنسانيته.

وعليه، فإن الدراسة تتناول بالأساس إشكالية حريات الفكر في المجتمعات العربية بعد الثورة، ولهذا نطرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية مفادها:

1- ما هي أسباب ودواعي انبعاث الاحتجاجات الشعبية التي تطورت وتحولت سريعاً إلى ثورات؟.

2- ما هو واقع حريات الفكر في المجتمعات العربية بعد الثورة؟.

3- إلى أي مدى يمكن التسليم بوجود حرية إنسانية وعدالة اجتماعية بعد أحداث الربيع العربي التي عرفتها المنطقة العربية؟.

وتقوم الدراسة على افتراض أساسي مؤداه أن زوال العنف السياسي الذي مارسه الحكام العرب من شأنه أن يعزز حقوق الإنسان لدى الشعوب العربية.

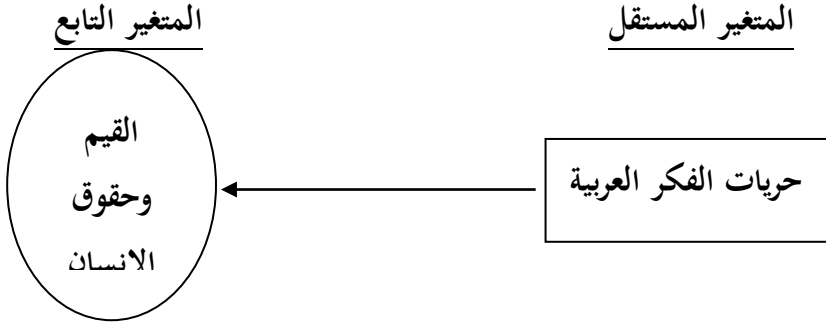
أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في تناولها بالتحليل الموضوعي مدى وجود حريات في الدول العربية بعد الثورات الأخيرة، بالإضافة إلى كون الموضوع من مواضيع الساعة إذ يمثل حديث واهتمام العام والخاص إن على مستوى الساحة العربية أو خارجها.

أهداف الدراسة

الثورات العربية، بمعنى محاولة الإسهام في بلورة مقاربات جديدة تتناول إشكالية الحريات وحقوق الإنسان في المنطقة العربية في ظل التغيرات الراهنة.

نموذج الدراسة: الشكل التالي يمثل نموذج الدراسة:



متغيرات الدراسة: تحوي هذه الدراسة على متغير تابع وآخر مستقل كما يلي:

المتغير المستقل: يمثل حريات الفكر العربية، والتي نقصد بها الحريات العقائدية (الدينية)، الحريات الإعلامية، حرية الرأي، التعليم،...

المتغير التابع: يتمثل في القيم المجتمعية وحقوق الإنسان، بحيث أن التغير في حريات الفكر في المجتمعات العربية ينبئ عن درجة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

بمعنى أن مادة هذا المقال تتوزع على المحاور التالية:

أولاً- مدخل مفاهيمي حول مصطلحات الدراسة.

ثانياً- في البحث عن مسببات الحراك العربي.

ثالثاً- واقع حريات الفكر في مجتمعات ما بعد الثورة.

أولاً- مدخل مفاهيمي حول مصطلحات الدراسة:

1- مفهوم الحرية:

إن التاريخ الإنساني كله عبارة عن صراع طويل من أجل تحرير الإنسان وكفاحه كي يكون سيد نفسه، ويتحرر من قيود حرمانه من حقوقه.

ولهذا فقد تطور مفهوم الحريات تطورا كبيرا عما كان عليه من قبل، فالحرية بمفهومها ومدلولها الحديث لم تكن معروفة في الأزمنة القديمة إذ أن مفهومها في ظل الديمقراطيات اليونانية القديمة يختلف اختلافا جذريا عن مدلولها في الأنظمة الدستورية المعاصرة، فلم تكن هناك حرية معتقدات دينية، إذ كان على الفرد أن يعتنق دين الدولة، كما لم تكن هناك حرية ملكية، إذ كانت أملاك الفرد وثروته تحت تصرف الدولة، كما كان جائزا نفي أي فرد بموافقة جمعية الشعب دون محاكمة.

ومن هنا انطلق مفهوم الحرية في الأنظمة الغربية مستندا إلى نظرية المذهب الفردي التي نمت وترعرعت بعد تبلور الفكر الديمقراطي على اثر ظهور كتابات جان جاك روسو ومونتيسكيو في المجال السياسي، وظهور كتابات آدم سميث وغيره في المجال الاقتصادي. وقد تميز القرن السابع عشر بذيوع أفكار الفيلسوف البريطاني جون ميلتون، حيث أعلن أن الحرية هي أن تعرف وأن تقول ما تحس دون قيد، كما دعا جون لوك عام 1690 إلى نقل السلطة من الملك إلى البرلمان الذي يمثل الشعب، وأن للناس الحق في مقاومة المسؤولين الذين يسيئون استخدام سلطاتهم التي يخولها لهم القانون. وفي عام 1789 وضع الكونغرس الأمريكي عشرة تعديلات على الدستور عرفت باسم " وثيقة الحقوق " التي تمنع الحكومة المركزية من التدخل في الحقوق الشخصية والطبيعية للشعب وكان من أبرزها التعديل الأول الذي يحول دون ممارسة الكونغرس لسلطات تؤدي إلى تحديد الحريات⁽¹⁾.

وبذلك فإن الحرية تعرف بأنها: استطاعة الأشخاص ممارسة أنشطتهم دون إكراه، ولكن بشرط الخضوع للقوانين منظمة للمجتمع.

وجاء تعريف الحريات في الإعلان الفرنسي للحقوق والحريات بأن قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين. ولا يجوز أن تحد هذه الحريات إلا بالقانون⁽²⁾.

وتقسم الحريات إلى الأقسام الثلاثة التالية:

أ- **الحريات الشخصية:** وهي المتعلقة بكيان الإنسان وحياته، كالحق في الحياة، مع منع أي اعتداء على هذا الحق. وقد نصت على ذلك المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه".

وتشتمل الحريات الشخصية على خمسة أنواع من الحريات هي: حق الأمن، حرية التنقل، حرمة المسكن، سرية المراسلات، احترام السلامة الذهنية للإنسان.

ب- **حريات الفكر:** وهي التي يغلب عليها الطابع الفكري والعقلي للإنسان. ويندرج تحت هذا النوع من الحريات: حرية الرأي، حرية العقيدة أو الحرية الدينية، حرية التعليم، حرية الإعلام، حرية المسرح والسينما والإذاعة، حرية الاجتماع، حرية تكوين الجمعيات.

ج- **الحريات الاقتصادية:** وهي كل ما يتصل اتصالاً وثيقاً بنشاط الفرد وعمله وسعيه للحصول على ما يحقق له الحياة الكريمة. وتشتمل على ثلاثة أنواع من الحريات: حرية التملك، حرية التجارة والصناعة، حرية العمل.

ولهذا فإننا سوف نقتصر في هذه الدراسة على حريات الفكر التي تشتمل الأنواع السبعة: حرية الرأي، الحرية الدينية، حرية التعليم، حرية الإعلام، حرية المسرح والسينما والإذاعة، حرية الاجتماع، حرية تكوين الجمعيات.

2- مفهوم القيم:

تشتق كلمة قيمة value بالإنجليزية و valeur بالفرنسية من الفعل اللاتيني Valeo ومعناها أن الإنسان أو الشخص بصحة جيدة وقوي، أي أن الفعل يشتمل على معنى الصلابة والقوة على المقاومة.

ولو عدنا إلى المعاجم العربية القديمة لعلنا أنه لا وجود فيها لمعنى القيم بالمعنى الحديث الذي يدل على معنى معياري تقيّم به التصرفات والسلوكيات الإنسانية. ففي لسان العرب نجد "قوم" بمعنى "القيام الذي هو نقيض الجلوس، قام يقوم قوماً وقياماً"⁽³⁾. ويرى علماء الاجتماع أن في القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة، بمعنى أن القيم هي كل أمر مرغوب فيه بصفة مشتركة داخل مجموعة اجتماعية ما. فالقيم كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع بأنها: "مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو إمكانات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي"⁽⁴⁾.

فالمستوى أو المعيار Standard or Normes يعني وجود مقياس يقيس به الشخص ويضاهي من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحه⁽⁵⁾، أما الانتقاء Selection فهو عملية عقلية معرفية يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها في ضوء المقياس الذي وضعه لنفسه، والذي تحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية، أما البدائل فهي مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو مصالح الإنسان المتعددة والمتنوعة.

يمكن من خلال دراسة القيم في مجتمع من المجتمعات تحديد الأيديولوجية أو الفلسفة العامة لهذا المجتمع. فالقيم ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر الأشخاص به في ثقافة معينة وفي فترة زمنية معينة، كما أنها هي التي توجه سلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير.

3- مفهوم حقوق الإنسان:

لقد أصبحت حقوق الإنسان اليوم جزءاً من دساتير أغلب الدول، وكرست كل القوانين التي أصدرها المجتمع الدولي الدعوة الصريحة بضرورة حماية حياة وحقوق الإنسان وكرامته بما يضمن صيانتها وعدم انتهاكها وهو ما يعتبر أحد أهم إنجازات

البشرية في هذا المجال، وقد كانت أول محاولة لتدوين مسألة حقوق الإنسان سنة 1920 حين صدر ميثاق عصبة الأمم والذي نص على أحكام مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان وواجبات الدول نحوها⁽⁶⁾.

إن مفهوم حقوق الإنسان هو عبارة عن حريات وحقوق يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد في علاقاتهم مع غيرهم من الأشخاص أو مع الدولة. وموضوعات حقوق الإنسان لا تمثل مفهوما عاما مجردا، بل هي مرتبطة بأطراف فكرية وعقائدية وتاريخية⁽⁷⁾.

وتنقسم الحقوق إلى فردية وجماعية وسنتناولها على النحو التالي:

1- الحقوق الفردية: وهي تلك الحقوق التي يجب أن تتوفر لكل فرد، وهي تترتب للفرد باعتباره شخصا، وتشمل:

أ- الحقوق السياسية: إن الحقوق السياسية ببعدها الدولي تعود جذورها إلى القرن 18م مع الثورة الفرنسية والإعلان عن حقوق الإنسان المواطن لسنة 1789، ويطلق عليها حقوق الجيل الأول، مثل: الحق في الحياة، وسلامة الوجود المادي أو الجسدي، وكذلك سلامة الوجود المعنوي والذاتي للإنسان. وبدون الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن أن تتحقق أي من الحقوق الأخرى.

ب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: يطلق عليها حقوق الجيل الثاني، وتتطابق مع مفهوم المساواة، وتمثل في حق التملك، الحق في الزواج وتكوين أسرة، وحقوق العمل، وتشكيل نقابات والانضمام إليها،...

2- الحقوق الجماعية (حقوق الشعوب):

وهي حقوق مرتبطة بمجموعات بشرية مختلفة، والبعض من هذه الحقوق ظهر منذ مدة طويلة مثل: حقوق الأقليات الاثنية، وتمثل الحقوق الجماعية في:

أ- الحق في تقرير المصير/ ب- الحق في التنمية/ ج- الحق في السلام/ د- الحق في المساواة/ ه- الحق في العمل/ و- الحق في التواصل/ ي- الحق في بيئة صحية ونظيفة. وتسمى هذه الحقوق بحقوق الجيل الثالث، بينما يفرد البعض من الباحثين الحقوق البيئية بجيل آخر من الحقوق هو الجيل الرابع الذي يسمى عند البعض بجيل ستوكهولم وما بعده. إن موضوع حقوق الإنسان رغم الأهمية التي يلقاها، إلا أنه في أحيان كثيرة لا يعدو أن يكون حبرا على ورق حيث يتم استغلاله أو إسقاطه من قبل العديد من الحكومات والدول كما هو الحال في أغلب الدول العربية كما سنتناوله لاحقا.

ثانيا: في البحث عن مسببات الحراك العربي:

لقد أشار أرسطو قبل قرون من الزمن ضمن نظريته لتفسير الثورات، أنها تنشأ نتيجة لتراكمات تاريخية تحدث في مجتمع معين، وفي لحظة معينة ونتيجة لعوامل عدة تأخذ هذه التراكمات انعطافا ومسارا آخر وتنفجر في اللحظة التي كان لزاما عليها أن تنفجر فيها في شكل ثورات وأعمال عنف... الأمر ذاته ينطبق على ما يحدث في العالم العربي اليوم، إذ يخطئ من يعتقد أن ما حدث ويحدث في هذه الدول هي مجرد أحداث غير مرتبطة بسياق الأحداث الداخلية والخارجية والسياقات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الدولة هي " تاريخ ذي طبقات جيولوجية" (8)، ما يعني وجود قدر كبير من المرونة في سياقات التغيير.

فالدولة العربية نشأت أصلا من عملية التجزئة السياسية التي تعرض لها الوطن العربي، بفعل المشروع الاستعماري الغربي، وتحت تأثير هذه النشأة الفوقية، تولدت إشكالية علاقة الدولة العربية بالمجتمع الذي تولت مسؤولية الحكم في إطاره، فأساس هذه الإشكالية، إنما يكمن في أن هذه الدولة لم تنشأ كنتيجة لنضوج العلاقات والبنى الاجتماعية وتطورها

لتكون الدولة ثمرة عقد اجتماعي حقيقي⁽⁹⁾. حيث أن مفهوم النظام يحدد عامة على أساس المدخلات (Inputs)، أي المطالب والمساندة والموارد النابعة من المحيط، والمخرجات (Outputs) بمعنى الرد على هذه المدخلات. لذلك فإن السلطة أو النظام السياسي يتلقى مطالب المواطنين وتطلعاتهم، ويقوم بترجمة هذه التطلعات ويستجيب لها، ويظهر الاختلال الوظيفي عندما لا تتلاءم المخرجات مع المدخلات، وعندما يكون هناك إهمال مقابل التأييد والمساندة⁽¹⁰⁾.

ولهذا نستنتج أن هذه الأحداث الأخيرة تنشب بسبب الاختلالات الوظيفية بمعنى الإخلال بالعقد الذي يربط الحاكم والمحكوم، وأن هذه الاختلالات ميزت النظام العربي منذ نشأته إلى غاية اليوم. إن الشباب العربي واعى بهذه الاختلالات الوظيفية التي يشترك فيها نظامه الإقليمي ودوله المختلفة، وذلك بسبب الروابط الوجدانية وطموحاتهم وتطلعاتهم المشتركة، وهم يعيشون هذه الاختلالات كتهديد مستمر على أمنهم بالمفهوم الواسع، وبالأحرى على أمنهم القومي⁽¹¹⁾.

إن الثورات العربية هي نتاج وصول البنية السياسية العربية إلى نقطة الأزمة المستعصية، حيث انتقل المجتمع العربي من التكيف إلى سياسات التغيير، ذلك أن العالم اليوم يتجه نحو التغيرات النوعية، بفعل حركة العولمة والتطور المذهل في الثورة الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتواصل، لذلك لم يعد من المنطقي أن تبقى المنطقة العربية خارج مدار هذه التحولات النوعية، بل كان ضروريا أن تصبح جزءا من حركة التغيير التي طالت العالم⁽¹²⁾.

فالإعلام الأجنبي يستخدم نمطا من إيديولوجيا الاختراق، التي تقوم على نشر جملة من الأفكار تنظم على أساسها مكونات الثقافة العربية، وتهدف إلى تكريس الإيديولوجية الغربية، وضرب الهوية العربية على مستوى الفرد- الجماعة، الوطنية- القومية.

إن الثقافة الغربية أخذت تغزو العالم، والغزو الثقافي هنا يستخدم وسائل تكون ناعمة، خادعة ومحفوفة بوسائل الترغيب، وقد تطور هذا الأسلوب أو النوع من الغزو بشكل كبير فزادت مخاطره بسبب التقدم الذي شهدته أجهزة الإعلام العالمية، وتقنيات الاتصال والمعلومات وخاصة القنوات الفضائية الأجنبية منها والتي وظفها المواطن العربي، وقد ساعدت كثيرا على انتشار الثورات من منطقة إلى أخرى⁽¹³⁾.

وبذلك فإن رؤية المواطنين العرب للوضع القائم من خلال الماضي، الحاضر والمستقبل يؤثر على تعاملهم مع ما يصنعه النظام السياسي، وبذلك تكون النظرة تميل إلى المحافظة والجمود وليس للإبداع والتجديد أو التغيير، وبالتالي، فإن هذه النظرة تسمح وتبارك ما تقوم به الدولة في مختلف المجالات: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية... غير أن انفتاح شعوب هذه الدول على ما يجري في دولة عربية ما وما يجري في الدول الغربية من خلال الفضائيات المختلفة وخاصة الناطقة بالعربية جعل الجمهور العربي يحس بنوع من الأمل في إمكانية التغيير نحو الأحسن، تغييرا ذي نتائج إيجابية كما حدث في أمكنة أخرى⁽¹⁴⁾.

لذلك تعتبر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية من أهم مسببات الحراك الشعبي، حيث لم تتأخر جل الحكومات التي حكمت في الوطن العربي بعد مرحلة الاستعمار الأجنبي من ممارسة الفساد، التهميش، القمع، التزوير الذكي، الإدارة البوليسية لشؤون الدولة، مصادرة الرأي، احتقار الطبقات المحرومة، تشجيع قيام البرجوازية الصغيرة....

وهي تفعل ذلك موازاة مع عملها الطبيعي المتمثل في: نشر التعليم، حفظ الأمن، الدفاع عن الحدود، تقديم الخدمات الصحية... ولكن عندما ترى هذه الشعوب وتحس أن منافع تلك الإنجازات والخدمات توزع على غير العدالة بين

المواطنين⁽¹⁵⁾ أو أن المظالم المنجزة عن توزيع ثمار النمو أكثر من المنافع ذاتها، عندئذ يصبح الشعور بالظلم شعورا عاما، أما إذا تجاوزت درجة الوعي السياسي مع حالات الاستبداد وتراجع الحريات ومنسوب المشاركة في إدارة الحكم، فإن سقف المطالب يطال نظام الحكم ذاته الذي يبدأ في فقدان أوراقه الضاغطة كلما استمرت المظالم في التوسع والتجذر حتى تنتهي تلك الأوراق جميعها⁽¹⁶⁾.

غير أن البعض من الباحثين، يرجع الأسباب الحقيقية لهذه الأحداث العربية إلى مخططات خارجية، حيث أوضح في هذا الإطار الباحث الفرنسي إيريك دو ميسي في ندوة نظمته الحركة النسوية للتضامن مع الأسرة الريفية، بالتعاون مع المركز الدولي للبحث والدراسات في الإرهاب حول موضوع: "الثورات العربية سراب أم حقيقة"⁽¹⁷⁾، أوضح أن ما يسمى بالربيع العربي خططت له الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 2001 ونفذته فعليا سنة 2010، وقال أن هذه الإستراتيجية برزت عقب أحداث 11 سبتمبر التي دفعت المسؤولين السياسيين في واشنطن إلى طرح السؤال التالي: "لماذا يكرهنا الإسلاميون؟"، فكان الجواب عبر إعداد دراسة أثبتت أن العالم العربي يكره أمريكا لأنها تساند إسرائيل، ولا تسمح للإسلاميين بالوصول إلى السلطة، وبذلك اتخذت واشنطن قرار مساندة الثورات العربية والوقوف إلى جانب التيارات الإسلامية، بشرط ضمان مصالح أمريكا، وتوقيف الإرهاب. وكشف أن أمريكا دربت وساعدت قوى غير حكومية داخل العالم العربي لتنفيذ خططها⁽¹⁸⁾.

من خلال البحث المقتضب في مسببات الحراك العربي، نلاحظ تضارب الآراء وجهات النظر بين أسباب داخلية وأخرى خارجية، لكن تجدر الإشارة إلى أن تقييم أي ثورة لا يكون إلا بعد 5 سنوات على الأقل من انتهائها، وننظر في هذا التقييم

إلى ما قبل الثورة، بمعنى أن قياس النجاح يكون قبل الثورة وبعدها، مثلاً فرنسا لم تحصد نتائج ثورة 1789 إلا بعد قرن من الزمن.

ثالثاً: واقع حريات الفكر في مجتمعات ما بعد الثورة:

إن رصد الحريات العربية يتطلب رصد آثار السياسة الخاطئة المتبعة منذ زمن بعيد في الدول العربية تجاه المشكلات المتعددة، وهي ذات صلة وثيقة بغياب الديمقراطية من جهة، والعجز عن بناء دولة المواطنة العادلة على امتداد الوطن العربي من جهة أخرى. وقد أصبحت قضية الحريات من القضايا المطروحة بصورة كبيرة على الساحة العربية، لأن أغلب هذه الثورات كان سببها الرئيسي هو التحرك طلباً للحرية ودفعاً للاستبداد، والأهم من كل ذلك أن الشعوب العربية اكتشفت أن لها القدرة الهائلة على الفعل وعلى تغيير مسار تاريخها متى أرادت.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب التنبؤ بمصير الثورات العربية وكذا مصير الحريات العربية وما ستؤول إليه، وما هي النتائج التي ستفرزها، خصوصاً إذا علمنا أنها ما تزال مستمرة في بعض الدول العربية. كما أنه تم اختيار بعض أنواع حريات الفكر في الوطن العربي دون أخرى وهذا راجع إلى المراجع المتوفرة والتي ركزت على هذه الأنواع دون أخرى، وبالتالي يمكن رصد بعض مجالات حريات الفكر كما يلي:

1- الحريات الدينية:

تعتبر الوحدة الدينية بين الشعوب عامل مهم من عوامل الترابط الاجتماعي وتكوين الهوية، باعتبار الدين رابطة روحية تقوي أواصر التماسك بين أفراد الأمة الواحدة، ويعتبر الدين الإسلامي مقوم هام في الوحدة العربية وعامل مهم من عوامل الشعور بالانتماء، غير أن الحكومات العربية تنظر إلى الجماعات الدينية نظرة سلبية من منطلق تهديدها لوحدة واستقرار البلد، فالأقباط في مصر كمثال على الجماعة الدينية،

يقدر عددهم بقرابة عشرة ملايين وفق إحصائياتهم، وليس لديهم مشروع حتى الآن لقيام دولة مستقلة، بل يعملون على إقامة دولة ديمقراطية مصرية يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات، لكنهم يتخوفون من صعود التيارات الأصولية والسلفية الإسلامية التي تولت الحكم مؤخرا بعد انتفاضات شعبية شارك فيها الأقباط بكثافة⁽¹⁹⁾.

لكن هذا يرجع إلى سنوات سابقة وتحديدًا منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي أين اختلط الدين بالثقافة والسياسة في مصر، بخاصة بعد انتشار مظاهر المد الإسلامي وتأثره بالنسخة السلفية من الإسلام الوهابي، وتراجع دور الأزهر والطرق الصوفية، وما رافق ذلك من تعديل للدستور كي ينص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

ولم يقتصر التداخل بين الدين والثقافة والسياسة على الإسلام والمسلمين المصريين، بل شمل بالقوة نفسها المسيحيين الذين كان رد فعلهم الانسحاب من السياسة والثقافة وتفويض الكنيسة للحديث باسمهم مع السلطات الحاكمة، الأمر الذي ضاعف من دور الكنيسة وأصغ عليه طابعا سياسيا، فأصبحت تمثل الأقباط دينيا وسياسيا⁽²⁰⁾. هكذا بدت الكنيسة تتحدث باسم الدين والسياسة في مصر وتخلط بينهما، بينما تراجع دور الأزهر لصالح تنامي الأدوار الدينية والسياسية للعديد من الجماعات السلفية والجهادية، علاوة على جماعة الإخوان المسلمين الأكثر تنظيما وخبرة بالعمل السياسي.

وإذا كان الوضع في مصر على هذا الحال، فإنه لا يختلف كثيرا عن ما هو عليه في بقية الدول العربية الأخرى. ففي تونس وعلى طول السنوات الماضية كانت التعليمات ترفض نشر أي موضوع ديني عبر أجهزة الإعلام الرسمية ومن بينها نقل الصلوات والأذان عبر التلفزيون. فقد حارب زين العابدين بن علي كل أشكال التدين في الدولة والمجتمع، فمنع الحجاب في الإدارات العمومية والمدارس والجامعات، حيث أصدرت وزارة شؤون

المرأة والأسرة سنة 2008 مرسوما يؤكد على منع ارتداء الحجاب في كل مؤسساتها، كما أجبرت عدة جامعات تونسية سنة 2009 الطالبات على توقيع تعهد بعدم لبس الحجاب في الجامعة. كما دعا بن علي إلى الإفطار في رمضان بدعوى أن الصيام يضر بالاقتصاد، ولجأ إلى إلغاء الحج كفريضة أساسية في الإسلام بدعوى الخوف من الإصابة بمرض أنفلونزا الخنازير.

لقد عاش المسلمون التونسيون سنوات من الضياع الديني تحت حكم علماني حارب الإسلام والمسلمين والحجاب وصوت المآذن لما يزيد عن 54 عاما بدأه بورقيبة وأكماله بن علي، حيث لجأ بورقيبة في بداية حكمه إلى تجميد دور جامع الزيتونة الذي لعب أكبر الأدوار العلمية والثقافية والدينية في تاريخ تونس المعاصر، واحتضن رواد حركات التحرير من كل دول المغرب العربي⁽²¹⁾. ولهذا تعتبر تونس من بين أبرز البلدان العربية التي طبقت سياسة استتصالية ضد التيار الإسلامي وسياسة تجفيف الينابيع على كل ما يمت للإسلام بصلة.

وإذا كان هذا حال الحريات الدينية قبل الثورات العربية، فإن العديد من التحولات التي حصلت بعد العام 2011 تثير الكثير من المخاوف لدى الجماعات الدينية خصوصا بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة أو سيطرتهم على الغالبية في مجالس النواب والحكومة... هذا التيار الإسلامي الذي يستمد شرعيته من الشريعة الإسلامية اقتداء بالثورة الإيرانية مثل الحركات الإسلامية في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وليبيا. فوز الإسلاميين في الانتخابات لعله لا يدل على تشوق الناحبين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بقدر ما هو تشوق إلى أخلاق الحياة العمومية، وهذا هو شعار الإسلاميين. كما أنه بالنسبة إلى الناس البسطاء، ولا يمكن أن يحقق هذه الأخلاق إلا المتدينين ذلك أن الدين هو أسمى الأخلاق باعتباره رسالة إلهية وأن المتدينين هم أتقى الناس⁽²²⁾، لكن هذا يمكن أن يشكل تهديدا لدى الأقليات الدينية، ففي مصر مثلا، تبرز المخاوف لدى الأقباط من مواقف وتصريحات

بعض الشخصيات الإسلامية التي رفضت الاعتراف بهم كمواطنين على قدر المساواة مع المصريين الآخرين، ولاشك أن مثل هذه المخاوف ستكون مبررة إذا لم تكن أولويات الحكومات الجديدة واضحة ومحددة، ومن دون هذه الأولويات التي تحمي الوحدة الوطنية وتعزز التماسك الاجتماعي، وتعمل من أجل وحدة الأمة، سيبقى فضاء القلق مشرعا بالنسبة لهذه الجماعات الدينية.

ولا يختلف الأمر كثيرا عن باقي الدول العربية الأخرى، فليبيا شهدت العديد من الانتهاكات وإن كان ذلك في مجال آخر وبدرجة أقل من الدول الأخرى، ففي شهر أوت 2012، شهدت ليبيا عدة تعديات على الأماكن الدينية المقدسة، لاسيما الأضرحة، حيث قامت مجموعة من الإسلاميين المتطرفين، مستخدمين مواد متفجرة وجرافات بهدم وتدمير مجموعة أضرحة من بينها ضريح الشيخ عبد السلام الأسمر، أحد أقطاب الطرق الصوفية في ليبيا، كما أضرمت النار في إحدى المكتبات التاريخية بجامع السمري مما أدى إلى إتلاف آلاف الكتب القيمة الأمر الذي ترتب عنه انهيار قبة الجامع وحدث تلف بمئذنته⁽²³⁾.

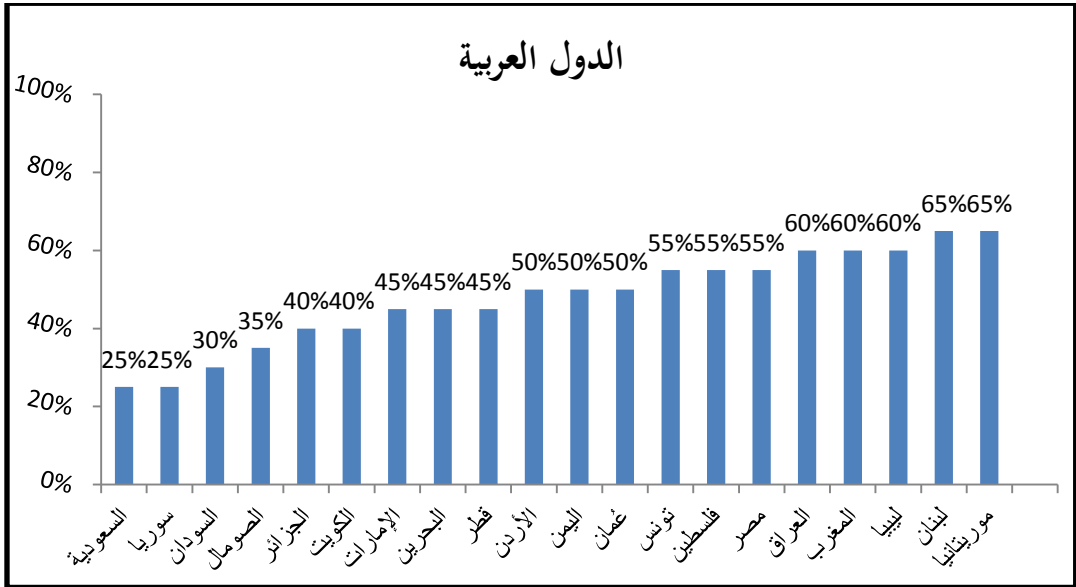
2- حرية الرأي والتعبير:

عملت الكثير من الدول العربية على مصادرة الحقوق الخاصة بحرية التعبير والرأي، وبعد عام 2011، شهدت الدول العربية العديد من الأحداث والوقائع المتعلقة بحرية التعبير والمتمثلة في:

- أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر يضرب الرقم القياسي في ملاحقة الصحفيين والإعلاميين بتهمة اهانة رئيس الجمهورية.
- الكويت تتحول من أحدا أكثر الدول العربية احتراما لحرية الصحافة، إلى أكثر الدول التي تلاحق مواطنيها بسبب أقوال على موقع تويتر.
- الإمارات تشن أعنف حملة قمع منذ نشأتها في بداية السبعينات ضد مواطنيها بسبب اتهامات واهية⁽²⁴⁾.

غير أن الأمر يختلف في البعض من الدول العربية الأخرى ففي تونس يقر الرؤيسي أن الأمر الذي تحقق هو الحرية في التعاطي مع الشأن العام باعتبار أنه في السابق لم يكن لدى الشعب إمكانية المشاركة، ولم يكن لديه حرية التعبير عن رأيه أو معارضة سياسة الدولة ولا الإدلاء برأيه في ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثورة التونسية أعطت للمواطن فرصة ليتدخل في شؤون تونس الداخلية والخارجية وهذا مكسب هام جداً، مشيراً إلى أنه لم يكن يتصور أحد أن يصبح للمواطن التونسي بعد نصف قرن من الاستبداد فرصة للمشاركة والتعبير عن الرأي بحرية.⁽²⁵⁾

وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت اليمن خلال عام 2012 انتهاكات واضحة تمس حرية الرأي والتعبير تمثلت أبرز هذه الانتهاكات في مصادرة العديد من الصحف سواء من السلطات اليمنية أو من قبل مجهولين، بالإضافة إلى بعض الوحدات من الجيش اليمني التي تعمل بشكل مستقل تحقيقاً لمصالح خاصة لقيادتها، فضلاً عن تعرض بعض الصحفيين والإعلاميين للعديد من الانتهاكات والتهديدات من قبل مجهولين كما حدث مع "خالد الهروحي" نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والنشر حيث تعرض إلى استهداف من جهات لا تزال تبدي انزعاجاً وضيقاً متعلق بإدارة المؤسسة وتوجهاتها، ضف إلى ذلك مصادرة جريدة عدن الغد اليمنية المستقلة 21 مرة، وكذلك مصادرة أعداد من جريدة أخبار اليوم المستقلة، الأمر الذي ينم عن ضعف دور السلطات اليمنية في توفير الحماية الكاملة للإعلام والصحافة والإعلاميين⁽²⁶⁾. والتمثيل البياني التالي يبين ترتيب الدول العربية في مجال حرية التعبير:



* ترتيب الدول العربية تبعا لحرية التعبير *

المصدر: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: " حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي - التقرير

السنوي 2012"، تم تصفح الموقع في: 2013/06/12. <www.anhri.net>

وقد أظهرت نتائج استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي قام به مركز

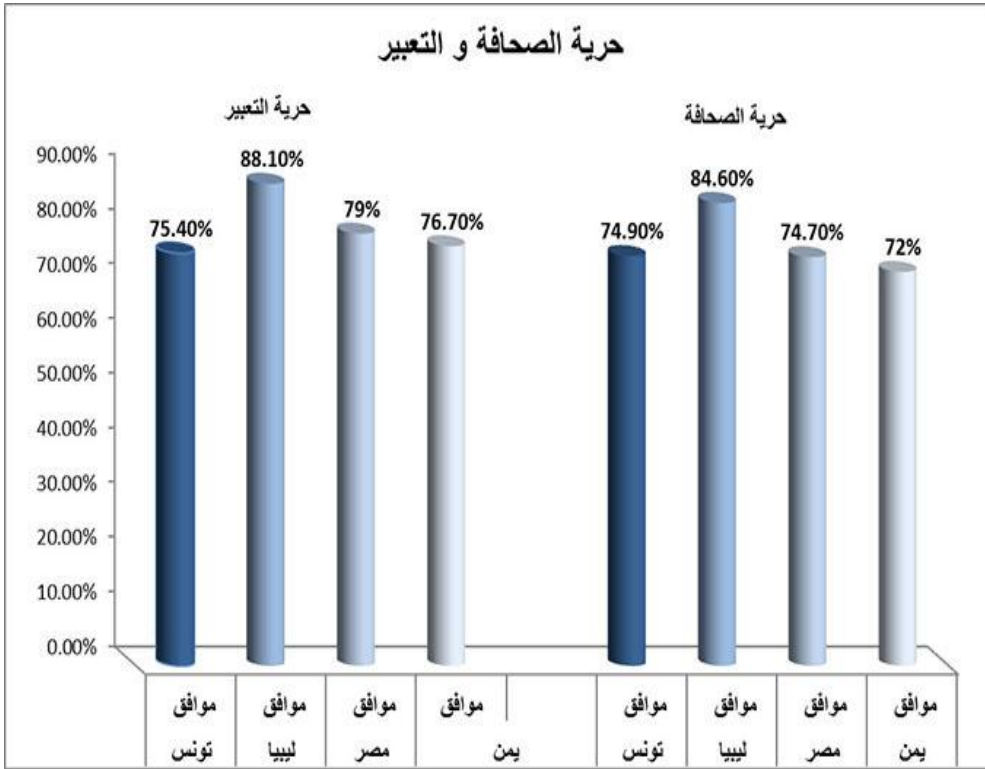
الجزيرة للدراسات، أن حرية التعبير أصبحت مضمونة بعد الثورة، وقد تصدرت ليبيا

هذا الاتجاه بـ 88.1%، تلتها مصر بـ 79% ثم اليمن بنسبة 76.7% وتونس

بـ 75.4%. ونفس الاتجاه نجده في مجال حرية الصحافة، حيث أكدت الغالبية

الساحقة من المستجوبين على أن حرية الصحافة أصبحت مضمونة بعد الثورة،

وتراوح النسب بين 84.6% في ليبيا و 72% في اليمن.



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات: نتائج استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي، نشر بتاريخ: 29

جوان 2013، الموقع: www.aljazeera.net

3- الحريات الإعلامية:

بعد مرور أكثر من عامين على ثورات الربيع العربي، تظهر العلاقة بين النظم الحاكمة في تلك الدول والإعلام على أنها تنطوي على عدة إشكاليات، فالعلاقة بينهما يغلب عليها الصدام، ويتجلى ذلك في وجود قيود على الحريات الإعلامية، الأمر الذي يعده البعض مراوحة للشعارات التي رفعتها الثورات. فالتقرير الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" عن حالة الحريات الإعلامية خلال عام 2012 يشير إلى أن دول الربيع العربي لا تزال تحتل مرتبة متأخرة في التصنيف الدولي المتضمن 179

دولة، حيث تحتل ليبيا المرتبة 131، وتونس المرتبة 138، وتحتل مصر المركز 158، فيما جاءت اليمن في المركز 169⁽²⁷⁾.

وتضمنت المؤشرات الأولية لمأزق الحريات الإعلامية محاصرة الإعلاميين، وهو النموذج الذي نجده في مصر، حيث تكرر مشهد حصار مدينة الإنتاج الإعلامي. وهذا النموذج الخاص بالمحاصرة لم يغيب عن دول الربيع العربي الأخرى، فقد ذكر التقرير الصادر عن مؤسسة حرية للحقوق والحريات الإعلامية، عن الحريات الإعلامية في اليمن خلال عام 2012، أن حالات الانتهاكات للحريات الإعلامية بلغت 260 حالة، تراوحت بين الاعتداءات والمحاكمات والتهديدات والتحرير والفصل. وفي ليبيا لا يختلف الوضع كثيراً، فقد قامت مجموعة مسلحة خلال مارس 2012 بمهاجمة مقر قناة العاصمة الفضائية، وتدمير بعض معدات القناة، واختطاف بعض الإعلاميين العاملين بها، فيما تعرض بعض الصحفيين والإعلاميين للاعتداءات من جانب قوات الأمن أثناء تغطيتهم لأحداث احتجاجية في تونس⁽²⁸⁾.

من الجائز القول إن هذه المعطيات أسهمت في التكريس لمأزق الحريات الإعلامية. وقد دلت تصريحات بعض القيادات على ذلك، فقد دعا الحبيب اللوزي - وهو قيادي بارز في حركة النهضة التونسية، في خطاب ألقاه بساحة القصبية في شهر سبتمبر 2012 - الحكومة إلى "ضرب الإعلام والإعلاميين، واصفاً إياهم بأعداء الثورة"، كما أن جماعة الإخوان بمصر كانت لها تصريحات مماثلة. وبذا فقد أصبح الصدام والضغط المستمر على وسائل الإعلام هو المقاربة السائدة في التفاعل بين الإسلاميين والإعلام⁽²⁹⁾.

وبصورة عامة، يمكن اختزال تلك المتغيرات في عنصرين رئيسيين:

1- تعثر مسار الثورات في دول الربيع العربي، والاستمرارية في معضلة "المرحلة الانتقالية"، والتميزة بعجز مؤسسات دولة ما بعد الثورات عن تلبية المطالب الجماهيرية التي راحت تتزايد بوتيرة متسارعة، وبالتزامن مع هذا الوضع، كان الإعلام يسعى إلى التفاعل مع المطالب الجماهيرية من خلال التركيز على إشكاليات الحكم، والواقع المأزوم والانتقاد المستمر للنظم الحاكمة.

2- تراجع قدرة الدولة عن الاضطلاع بوظيفة الأمن، وانتشار السلاح بصورة متزايدة في دول الربيع العربي كانت له انعكاسات سلبية علي الحريات الإعلامية. ففي هذا السياق، يمكن استخدام أدوات العنف للضغط على المؤسسات الإعلامية ذات التوجهات المتباينة، وبالتالي أصبح سجل الانتهاكات الإعلامية يتضمن حالات اعتداء من جانب عناصر مسلحة على مؤسسات إعلامية، مثلما حدث في حالة قناة العاصمة الفضائية بليبيا. علاوة على ذلك، فقد أسفرت أحداث العنف التي شهدتها دول الربيع العربي عن سقوط ضحايا من الإعلاميين والصحفيين أثناء تغطيتهم لتلك الأحداث، والأمثلة على ذلك متعددة، منها حالة الصحفي بجريدة الفجر الحسيني أبو ضيف الذي قُتل أثناء تغطيته لأحداث قصر الاتحادية بمصر في شهر ديسمبر الماضي.

ورغم الاختلافات البينية في تقييم الثورة بشكل عام فقد أكد المستجوبون في استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي الذي قام به مركز الجزيرة للدراسات، أن هناك تقدما واضحا في مجال الحريات وحقوق الإنسان. فقد اعتبر 61.6% من الشباب الليبي و42.1% من الشباب التونسي و40.2% من الشباب اليمني أن وضع حقوق الإنسان أصبح أفضل بعد الثورة، بينما اتجهت نسبة 43.3% من المصريين إلى عكس ذلك معتبرة أن الوضع كان أفضل قبل الثورة.

في الأخير يمكن القول أن إمكانية إصلاح جدي يعامل الناس باحترام تظل هي الخيار الأفضل متى كان ذلك ممكنا، حيث أنه ثمة تجارب عالمية صنعت ذلك والأمثلة عن ذلك كثيرة جدا، والمثال الأشهر هو الثورة البرتغالية في أوكرانيا عام 2004، والتي سبقتها ثورتان سلميتان في صربيا عام 2000، وفي جورجيا عام 2003. كما أنه في كندا وصل المواطنون إلى نظام ديمقراطي دون ثورات أو حروب.

خاتمة:

إن موضوع الحقوق والحريات موضوع هام وقد برزت أهميته أكثر بتطور الحياة في مختلف المجالات حيث نادت إعلانات ودساتير كثيرة بالحقوق والحريات عامة ودعت إلى كفالة حمايتها من خلال مبدأ المساواة.

وقد حاولنا من خلال دراستنا تغطية الموضوع، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الحقوق والحريات لا يمكن لها أن تقوم إلا في ظل دولة قانونية تكفل هذه الحقوق وتحميها، وأن الحقوق والحريات تعتزم بناء مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل الأفراد في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمن الحرية لكل فرد.

كما أنه لا يمكن الحديث عن ثورة ما بمجرد سقوط نظام الحكم بل على أساس النتائج التي يكون قد أفضى إليها الحراك على المدى البعيد وبخاصة في مجال الحقوق والحريات، لأن أصعب ما في هذه المرحلة ليس نهاية النظام القديم بل ولادة النظام الجديد، وأنا لكي نفهم الثورة سوسيولوجيا، علينا أن نقرأها قراءة ما بعدية، أي بعد حدوث الفعل، كون هذه التحولات جاءت لتلغي ما قبلها ولتؤسس ما بعدها، وبالتالي نتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

1- النتائج: من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية:

- تشارك كلاً من النموذجين الوراثي والانقلابي في احتكار الدولة للثروات الوطنية، حيث زوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة إلى قوى طبقية طفيلية جديدة تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح الدولة.

- تحالف السلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري أضاف شرخاً جديداً بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية.

- إن مفهوم الحرية من المفاهيم الملتبسة في العالم العربي، والتي تحتل دلالات وتفسيرات متعددة. وبعد ثورات الربيع العربي، تزايدت إشكاليات هذا المفهوم، وبالتالي فإن التوافق حول ماهية هذا المفهوم وما يتبعه من توافق حول طبيعته، سيحتاج إلى فترة زمنية أطول يمكن أن تمتد إلى سنوات، بما يعني أن مآزق حريات الفكر سيظل من القضايا المطروحة دون أن يتم التوصل إلى تسوية حقيقية له في الأمد القريب.

- غياب البنية القانونية اللازمة لمساندة حريات الفكر في بعض دول الربيع العربي، وهو الأمر الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في التصنيف الدولي، وذلك في ضوء الفراغ القانوني الحادث، وهذه القضية قد تستلزم فترة زمنية أطول للتوافق بشأنها.

2- التوصيات: توصي هذه الدراسة بما يلي:

- يجب تقنين المؤسسة الراعية للحقوق والحريات وبشكل مستقل، وتفعيل علاقتها ببقية المؤسسات دون الرجوع إلى التجارب المستوردة التي لا تراعي الخصوصية العربية (الثقافة، الدين، السياسة،...).

- إقامة مجالس وطنية عربية لحقوق الإنسان، تمارس وظيفة الرقابة والمحاسبة.

- خلق إطار تنسيقي دائم للتعاون والدعم المتبادلين بين الدول العربية.

- عقد مؤتمرات من أجل دراسة ما بعد الربيع العربي وتداعياتها على حريات الفكر العربية. في الأخير يجب أن لا ننسى أن ما تحقق من احترام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولحقوق الإنسان بصفة عامة في المجتمعات المتقدمة لم يتحقق بين عشية وضحاها، بل جاء بعد جهد ومعاونة كبيرين.

قائمة المراجع

- 1- د. خليفة، عبد اللطيف محمد ، ارتقاء القيم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.
- 2- د. زيادة، رضوان، و د. كيفن جيه أوتول، صراع القيم بين الإسلام والغرب. دمشق: دار الفكر، 2010.
- 3- شومان، محمد. " الجوانب الثقافية في الثورة المصرية"، في الانفجار العربي الكبير- في الأبعاد الثقافية والسياسية. المحرر: وليد عبد الحي وكمال عبد اللطيف. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 4- د. علوان، حسين. إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي. ط. 1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- 5- كامل، مجدي. ثورة الياسمين: بن علي.. ليلي.. بوعزيزي 3 شخصيات تبحث عن مؤلف. ط. 1. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.
- 6- مالكي، أحمد. " دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية". في الانفجار العربي الكبير- في الأبعاد الثقافية والسياسية. المحرر: وليد عبد الحي وكمال عبد اللطيف. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 7- Mendel, Toby. Liberté de l'information- étude juridique comparative. 2^{ème} édition, Paris, 2008.

8- Saaf, Abdallah. **Violence politique et paix dans le monde arabe**. Paris : Institut d'études de sécurité de l'union Européenne, 2011.

9- ضاهر، مسعود. " التعددية والتنوع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبلية". الغدیر، العدد 58، 2012.

10- عبد القادر، حميد. " الربيع العربي خططت له أمريكا سنة 2001 ونفذته في 2010". الخبر، 09 جانفي، 2013.

11- د. محمودي، عبد القادر. " دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفية في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية". دفا تر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي، 2012.

12- مصيطفى، بشير. " وأخيرا.. كرة الثلج في صحراء العرب". حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، ط.1. الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2011.

13- Yom, Sean L. "Civil society and democratization in the Arab world". Middle East review of international affairs, vol: 9, N°: 4, December 2005.

14- خياطي، مختار. " دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان"(رسالة ماجستير في القانون الأساسي والعلوم السياسية فرع: القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011).

15- بسيوني، محمد عبد الحليم. " مأزق الحريات الإعلامية والسلطة في دول الربيع العربي". مجلة السياسة الدولية. تاريخ: 16- 04- 2013. <www.siyassa.org.eg>

16- د. بن عواجي صلوي، عبد الحافظ: " حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم والمجتمعات العربية - دراسة تأصيلية مقارنة"، الإمارات العربية المتحدة. تم تصفح الموقع في: 2013/08/22. <imamu.edu.sa>

17- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. " حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي- التقرير السنوي 2012". تم تصفح الموقع في: 2013/06/12. <www.anhri.net>

18- مطر، علي. "تونس: تحديات ما بعد الثورة". جريدة الانتقاد. تم تصفح الموقع يوم: 12/

07/2013. <www.alahednews.com>

19- مركز الجزيرة للدراسات. "نتائج استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي"، نشر بتاريخ:

29 جوان 2013. <www.aljazeera.net>

الهوامش

(*) . هناك من يرى أن ما وقع ويقع ليس ثورة، لأنه من دون بيان ثوري ومن دون قيادة تضع برنامج ما بعد الثورة. لذلك فإن عدم استخدام البعض لمفهوم الثورة يشير إلى تحفظ منهجي، لكن الموضوع بحاجة إلى مزيد من البحث من أجل تحديد الاسم الأكثر مطابقة لما حصل ويحصل في الدول العربية.

1. د. عبد الحافظ بن عواجي صلوي: "حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم والمجتمعات العربية - دراسة تأصيلية مقارنة-"، الإمارات العربية المتحدة، تم تصفح الموقع في: 2013/08/22. <imamu.edu.sa>

2. Toby mendel, Liberté de l'information- étude juridique comparative . 2^{ème} édition. (Paris, 2008), p. 10.

3. د. رضوان زيادة و د. كيفن جيه أوتول، صراع القيم بين الإسلام والغرب (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص. 14.

4. د. عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص. 33.

5. نفس المرجع السابق، ص. 33.

6. مختار خياطي، " دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان" (رسالة ماجستير في القانون الأساسي والعلوم السياسية فرع: القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011)، ص. 25.

7. نفس المرجع السابق، ص. 30.

8. أحمد مالكي، " دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية"، في الانفجار العربي الكبير- في الأبعاد الثقافية والسياسية، المحرر: وليد عبد الحي وكمال عبد اللطيف (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 268.
9. د. حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط. 1. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص. 23.
10. د. عبد القادر محمودي، "دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفية في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي، 2012، ص. 96.
11. للمزيد من المعلومات الرجوع إلى:
12. Sean L. Yom, "Civil society and democratization in the Arab world", Middle East review of international affairs, vol: 9, N°: 4, December 2005, p. 16 and after.
13. أحمد مالكي، نفس المرجع السابق، ص. 269.
14. يمكن أن نشير هنا إلى أن توظيف التقنيات الحديثة لا يعتبر أمراً جديداً في تاريخ الثورات، فقد اعتمدت ثورة الخميني قبل ما يزيد على 30 عاماً على الكاسيت (K7)، التي كانت تعمم بطريقة ساهمت بصورة أو بأخرى في التمهيد لثورة 1979.
15. سمية أوشن، " الفضائيات الأجنبية ونظرية التغيير العقلاني - إستراتيجية التأثير في السياسات الثقافية" (مداخلة قدمت في اليوم الدراسي حول: " الفضائيات الأجنبية الموجهة للعالم العربي في ظل المتغيرات الجديدة"، الجزائر، باتنة، 10 أبريل 2012)، ص. 5.
- و كمثال على ذلك البذخ الفاحش الذي كان يعيشه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وعائلته وأقرباؤه: الماطري زوج ابنته الكبرى نسرين، عائلة الطرابلسي من أشقاء وأبناء عموم وأصدقاء زوجته ليلي الطرابلسي. للمزيد من المعلومات الرجوع إلى: مجدي كامل، ثورة الياسمين: بن علي.. ليلي.. بوعزيزي 3 شخصيات تبحث عن مؤلف، ط. 1. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص. 267 وما بعدها.
16. بشير مصيطفي، " وأخيراً.. كرة الثلج في صحراء العرب"، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، ط. 1. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 19.

17. حميد عبد القادر، " الربيع العربي خطت له أمريكا سنة 2001 ونفذته في 2010"، الخبر، 09 جانفي، 2013.
18. نفس المرجع السابق.
19. مسعود ضاهر، " التعددية والتنوع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبلية"، الغدیر 58 (2012)، ص. 11.
20. محمد شومان، " الجوانب الثقافية في الثورة المصرية"، في الانفجار العربي الكبير - في الأبعاد الثقافية والسياسية، مرجع سابق، ص. 120.
21. مجدي كامل، ثورة الياسمين: بن علي.. ليلي.. بوعزيزي 3 شخصيات تبحث عن مؤلف، ط1. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص ص. 174 - 180.
22. Abdullah saaf, **Violence politique et paix dans le monde arabe** (Paris : Institut d'études de sécurité de l'union Européenne, 2011), p. 71-72.
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: " حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي - التقرير السنوي 2012"، تم تصفح الموقع في: 2013/06/12. <www.anhri.net>
23. نفس المرجع السابق.
24. علي مطر، " تونس: تحديات ما بعد الثورة"، جريدة الانتقاد، تم تصفح الموقع يوم: 2013 / 07 / 12. <www.alahednews.com>
25. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: " حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي - التقرير السنوي 2012"، مرجع سابق.
26. محمد بسيوني عبد الحليم، " مآزق الحريات الإعلامية والسلطة في دول الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، تاريخ: 16 - 04 - 2013 <www.siyassa.org.eg> .
27. نفس المرجع السابق.
28. نفس المرجع السابق.